

Distr.: General
3 October 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٠٨ من جدول الأعمال

منع الجريمة والعدالة الجنائية

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

باسم الدول الاثنى والعشرين الأعضاء في الأمم المتحدة التي تتألف منها مجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر؛ الاتحاد الروسي، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، البحرين، بنغلاديش، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيلاروس، تركمانستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، طاجيكستان، الفلبين، فترويلا (جمهورية - البوليفارية)، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، ليبيا، مصر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند؛ أتشرف بأن أحيل طيه الإعلان الصادر بشأن الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر، المعتمد في الاجتماع الوزاري الرابع الذي عقدته مجموعة الأصدقاء في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ على هامش الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، في إطار البند ١٠٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) أندري دابكيوناس

السفير، الممثل الدائم

لجمهورية بيلاروس لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق

081013 081013 13-49984 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة
إعلان بشأن الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر

نحن أعضاء مجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر، وزراء خارجية الاتحاد الروسي، جمهورية إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية أوزبكستان، مملكة البحرين، جمهورية بنغلاديش الشعبية، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، جمهورية بيلاروس، تركمانستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية سنغافورة، جمهورية طاجيكستان، جمهورية الفلبين، جمهورية فتزويلا البوليفارية، دولة قطر، جمهورية قبرغيزستان، جمهورية كازاخستان، ليبيا، جمهورية مصر العربية، جمهورية نيجيريا الاتحادية، نيكاراغوا، جمهورية الهند، وقد اجتمعنا يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ على هامش الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك،

١ - نعيد تأكيد الإعلانات السابقة الصادرة عن مجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر، المعتمدة في الاجتماعات الوزارية التي عُقدت أعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢؛

٢ - نعيد تأكيد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي التزم فيها بجملة أمور منها تشجيع اتخاذ إجراءات شاملة ومنسقة ومتسقة تستهدف التصدي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لعملية الاتجار بالأشخاص، وأيضا نعيد تأكيد تمسكنا التام بتنفيذ تلك الإجراءات تنفيذا شاملا؛

٣ - نرحب بالنتائج التي توصل إليها الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والستين في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣ بهدف تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية، والتي برهنت على وجود إرادة سياسية صوب تصعيد الخطوات المتخذة ضد الاتجار بالأشخاص؛

٤ - ندعو الجمعية العامة إلى أن تجعل موعد التقييم القادم مدى تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية هو دورتها الحادية والسبعين؛

٥ - نعرب عن دعمنا للأنشطة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بوصفه الجهة التي تتولى تنسيق أعمال الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالتنسيق ضد الاتجار بالأشخاص؛

٦ - نشجع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأعضاء الآخرين في الفريق المشترك بين الوكالات على القيام، بما يتمشى مع ولاياتهم الحالية، بتنفيذ خطة العمل العالمية، وندعو، في هذا الصدد، المكتب والأعضاء الآخرين في الفريق إلى أن يعملوا بالطريقة الملائمة، بالتعاون مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على وضع قائمة بالتدابير الملموسة التي يخطط الفريق لتطبيقها حتى عام ٢٠١٦ تنفيذًا لخطة العمل العالمية، ثم عرض تلك القائمة على الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين؛

٧ - نقر بأهمية تحسين التنسيق وتبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة على الصعيد الدولي بهدف التصدي لمشكلة الاتجار بالأشخاص؛

٨ - نرحب بنتائج حلقة العمل التي عُقدت عن الجوانب المتعلقة بإنفاذ القانون من عملية مكافحة الاتجار بالأشخاص، وذلك يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ في مينسك (بيلاروس)، ونعرب عن الأمل في أن تستمر ممارسة عقد مناسبات من هذا القبيل، ومن ثم الإسهام بصورة إيجابية في تنفيذ خطة العمل العالمية؛

٩ - نعيد تأكيد أهمية تقديم المعونة الإنسانية والقانونية والمالية إلى ضحايا الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك عن طريق الصندوق الاستئماني للتبرعات لصالح ضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، المنشأ عملاً بخطة العمل العالمية، ونشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد، على مواصلة تقديم المساندة المالية إلى الصندوق الاستئماني؛

١٠ - نقرر عقد الاجتماع الوزاري الخامس لمجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالأشخاص على هامش الدورة السبعين للجمعية العامة.

نيويورك، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣